المجلة العربية للمحاسبة
المجلد الثامن عشر، العدد الأول
يونيو 2015
ص ص 41 - 59

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن

ايمن محمد الشنطي
aymanshanti@yahoo.com

وليد عمر عويس
waliiidowais@gmail.com

خليل محمود الرفاعي
Khalil_refaee@hotmail.com

جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

المجلة العربية للمحاسبة
المجلد الثامن عشر، العدد الأول
يونيو 2015
ص ص 41 - 59

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن

ايمن محمد الشنطي

وليد عمر عويس

خليل محمود الرفاعي

جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة انظمة الرقابة الداخلية في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن، وذلك من خلال دراسة مجموعة من الاهداف التي تحقق هدف الدراسة. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة ومن ثم توزيعها على عينة من العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن وعددها اربعة مصارف. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاحصاء الوصفي واختبار (t) للعينة الواحدة.

توصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات من اهمها، يؤدي توفير دليل عمل ووصف وظيفي للعاملين في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية وخاصة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات. كما تؤدي متابعة الادارة العليا واتباع اساليب الرقابة التنظيمية لدى المصارف الاسلامية العاملة في الاردن الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات. هذا وتعتبر تكنولوجيا المعلومات في المصارف العاملة في الاردن ذات اهمية عالية بالنظر الى استخدامها أجهزة وبرمجيات متطورة في انتاج وايصال المعلومات المحاسبية. وقدمت الدراسة على ضوء الاستنتاجات التي توصلت اليها مجموعة من التوصيات ذات العلاقة.

الكلمات المفتاحية : كفاءة الرقابة الداخلية، تكنولوجيا المعلومات، المصارف الاسلامية العاملة في الاردن، أنظمة الرقابة الداخلية.

- تاريخ استلام البحث: 2014/5/25م - تاريخ قبول البحث للنشر: 2014/5/25م

The Arab Journal of Accounting
Volume 18, Number 1
June 2015
Pp 41 - 59

The Impact of the Use of Information Technology in enhancing the Efficiency of Internal Control Systems of Islamic Banks in Jordan

Ayman Mohammed Shanti

Walid Omar Owais

Khalil Mahmouod Refaee

Al-Balqa' Applied University - Jordan

Abstract

This research aims to know the effect of the use of information technology in raising the efficiency of the internal control systems at Islamic banks operating in Jordan, through the study of a set of goals that achieve the aim of the study. To achieve these objectives, a questionnaire was developed and distributed to a sample of employees working in internal audit departments at Islamic banks operating in Jordan which is four banks. Descriptive statistics, one sample T-test were used to test the hypothesis of the study.

The study found many conclusions such as, providing a working guide and job descriptions for employees; as leading to the follow-up of senior management and follow regulatory control at Islamic banks operating in Jordan raise the efficiency of internal control systems, especially in light of the use of information technology. Also Information Technology which is considered important given to the use of advanced hardware and software in the production and connection of accounting information. Based on these conclusions, relevant recommendations are put forth.

Keywords: The Efficiency of Internal Control, Information Technology, Islamic Banks Operating in Jordan, Internal Control Systems.

مقدمة

إن ما احدثه التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات من تغييرات جوهرية على أداء عمل المؤسسات من إجراءات داخلية او من خلال ما تقدمه من خدمات الى المجتمع على حد سواء، مثل العمليات الالكترونية او التجارية عبر الانترنت؛ جعلها تهتم باستخدام الانظمة الحديثة في تكنولوجيا المعلومات لتستطيع مواكبة هذا التطور وتقديم الافضل. وفي الاردن كما هو الحال في البلدان المتقدمة قامت المؤسسات ومنها المصارف التجارية والاسلامية بتوظيف جزء من انفاقها واستثماراتها في شراء تكنولوجيا حديثة وفي توسيع طاقاتها وانشطتها الحاسوبية لتغطي كافة او معظم انشطتها الخدمية.

وعليه نلاحظ ان تكنولوجيا المعلومات فرضت واقعاً جديداً على المؤسسات الاردنية ومنها المصارف الاسلامية ولاسيما لدى دوائر الرقابة الداخلية لمواكبة هذا التطور واهمية التغيير في اساليبهم التقليدية بأساليب مستحدثة لتنفيذ المهام والاهداف بكفاءة وفاعلية ضمن الموارد المتاحة المحدودة ليتم توجيهها بأفضل الوسائل والطرق الممكنة.

من هنا حرصت المصارف الاسلامية على اتباع ضوابط رقابية مستمدة من تكنولوجيا المعلومات والتي تهتم بتقديم ضوابط واجراءات رقابية لعدة اسباب، من اهمها ان الفصل في الواجبات ضمن انظمة المعلومات ينبغي ان يتم تحقيقه بشكل مختلف. فضلاً عما يتعلق بمخاطر الوصول الى البيانات او تعديلها بدون تصريح. وعليه فان امتلاك فهم جيد لأنظمة المعلومات وقدراتها والمخاطر التي تواجهها ضمن ضوابط رقابية داخلية تعتبر اهم اولويات الادارة العليا لدى المؤسسات عموماً والمصارف الاسلامية على وجه الخصوص.

مشكلة الدراسة :

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات ضمن نظام العمل المصرفي أبرز عددا من المخاطر، لا سيما المتعلقة بأمن وحماية نظم المعلومات المصرفية ومنع الوصول غير المصرح به إلى مكونات النظام المادية والمنطقية، مما يتطلب تحليل وتقييم المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي في عملية بناء وتطوير نظم المعلومات والأنظمة الرقابية الكفوءة بحيث تساهم في منع الأخطاء والمخالفات التي قد تنتج عن مخاطر الرقابة.

حيث يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :

1 - ما مدى توافق أراء العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي بمدى تأثير خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن؟

2 - ما مدى توافق أراء العاملين في دوائر الرقابة و التدقيق الداخلي بمدى توفر خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات الملائمة والسليمة في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن؟

3 - هل هنالك اثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على استقلالية وخصوصية الرقابة الداخلية في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن في ظل العولمة؟

4 - هـل هنـاك التزام لدى المصـارف الإسـلامية العاملـة في الأردن بمتطلبات التكنولوجيـا للرقابة على أنشطتها المصرفية الالكترونية؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة انظمة الرقابة الداخلية للمصارف الاسلامية العاملة في الاردن، وذلك من خلال تحقيق الاهداف التالية:

1 - معرفـة مـدى توافق أراء العاملـين في دوائر الرقابة والتدقيـق الداخلي بمدى تأثير خصـائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات على مخاطر الرقابة التشـغيلية في المصـارف الاسلامية العاملة في الاردن.

2 - معرفـة مدى توافـق أراء العاملين في دوائـر الرقابة و التدقيـق الداخلي بمدى توفر خصـائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات الملائمة والسليمة في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن.

3 - معرفة هل هنالك اثر لاسـتخدام تكنولوجيا المعلومات على استقلالية وخصوصية الرقابة الداخلية في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن في ظل العولمة.

4 - معرفة مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التكنولوجيا للرقابة على أنشطتها المصرفية الالكترونية.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسـة من أهمية الرقابة الداخلية في المصـارف الإسـلامية، ومن أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، حيث أنها تعد بمثابة دليل على دقة وسـرعة انجاز الإدارة لتقاريرها وعرضـها بشـكل أفضل و ذو طابع إيضاحي متميـز عما كان يصـدره النظام اليدوي، هـذا من جانب، ومن جانب آخر النظر للـدور الفعال الذي تلعبه تكنولوجيـا المعلومـات لرفع كفاءة الرقابة الداخلية في التأكد من أن الأعمال قد سـارت وفق ما هو مخطط لها و أن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها قد تحققت.

الاطار النظري والدراسات السابقة :

ان افلاس عدد من الشركات الكبيرة في نهاية العقد الماضي مثل شركة انرون للطاقة، ادى بالمشرعين و الباحثين الى التركيز على أهمية حوكمة الشركات، فنجد على سبيل المثال مجلس الشيوخ الامريكي اصدر قانـون Sarbanes Oxley عـام 2002 والذي يهدف الى تحسـين حوكمة الشـركات. وتتضـمن حوكمة الشركات الاجراءات والانشطة التي يقوم بها ممثلو اصحاب المصالح بالتنظيم، وذلك بغرض الرقابة على المخاطر وضمان قيام الادارة بتطبيق اجراءات الرقابة الداخلية على هذه المخاطر (IIA, 2003).

ومن هنا اصبح هناك تركيز على الدور الحاسم الذي تلعبه مجالس الإدارة في تعزيز قوه ومتانة المنشأة، خاصـة وأنها تتحمل المسـؤولية النهائية عن نظم الرقابة الداخلية في مؤسساتها، بما تمتلكه من تكنولوجيا معلومات في مساعدة تلك المجالس على القيام بمسؤولياتها، للرفع من كفاءة أدائها وخلق قيمه مضافة لها.

ويتم ممارسة حوكمة الشركات من خلال اربعة اطراف اساسية متكاملة هي: المراجع الخارجي، لجنة المراجعة، مجلس الادارة، ووظيفة المراجعة الداخلية (IIA, 2003). ولوظيفة المراجعة الداخلية دور هام في حوكمة الشركات في العديد من المنشآت منذ اوائل الاربعينيات من القرن الماضي، وقد تطور هذا الدور واتسع نطاقه مع مرور الزمن (Moeller, 2004). فاصبح نشاط وظيفة المراجعة الداخلية اليوم يشمل تقدير المخاطر، التحقق من الاجراءات الرقابية، واختبارات مدى الالتزام (Hermanson and Rittenberg, 2003).

ولضمان جدوى حوكمة الشركات يجب ان تتكامل وظيفة المراجعة الداخلية مع الاطراف الاخرى المسؤولة عن حوكمة الشركات (Vallario, 2003)، وهذا يعني ان جودة وظيفة المراجعة الداخلية تؤثر على علاقاتها بأطراف الحوكمة الثلاث الاخرى، ومن ثم تأثيرها بجودة حوكمة الشركات. ولكي تلعب وظيفة المراجعة الداخلية هذا الدور المحوري، ينبغي ان يتوافر فيها خصائص او عوامل معينة تؤدي الى تحسين جودتها، ومن ثم تحسين جودة علاقتها بالاطراف الاخرى، مما ينعكس بالتبعية على تحسين جودة حوكمة الشركات.

أولاً: الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية

ان النظرة السائدة بشان نطاق عمل المراجع الداخلي، ترى انه يشمل فقط النواحي المالية، على الرغم من ان وظيفة المراجعة الداخلية تقوم بمد الادارة العليا بالمعلومات الضرورية التي تساعدها في اتخاذ القرارات، كما تعمل على امدادها بالمعلومات عن مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشاة.

ومع مرور الوقت تطور مفهوم المراجعة الداخلية، حيث تعتبر الان بانها جزء لا يتجزأ من الادارة، وذلك من خلال قيامها بالعديد من الاعمال الادارية كتقييم أداء العاملين بالمنشاة، مد الادارة العليا بالمعلومات الصحيحة وفي التوقيت المناسب عن المخاطر التي من الممكن ان تواجهها المنشاة، وتزويد المنشاة بالعناصر المؤهلة للقيام بالمهام الادارية. هذا بالاضافة الى مهامها التقليدية المتمثلة في حماية أصول المنشاة من اي تصرفات غير مرغوب فيها، والتاكد من مدى التزام العاملين بالسياسات والاجراءات الموضوعة (Ahlawat and Lowe, 2004).

وقد عرف معهد المراجعين الداخليين المراجعة الداخلية بأنها نشاط رقابى مستقل، موضوعى، واستشاري، من شأنه تقديم التأكيدات اللازمة وإبداء التوصيات التي تحقق قيمة مضافة وتزيد من فعالية المنشأة وتؤدى إلى تحسين أدائها. ويساعد هذا النشاط على تحقيق أهداف المنشأة، بوضع أساليب منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية كل من: إدارة المخاطر، الرقابة، وحوكمة الشركات (IIA, 2000).

وأدى هذا التعريف الحديث للمراجعة الداخلية الى توسيع واجباتها وإبراز دورها الواسع، والذى يجب أن تلعبه فى تحقيق حوكمة أفضل للشركات (Colbert, 2002). وفى استطلاع لأراء مجموعات مختلفة من المديرين الماليين ومستشارين وأخصائيين في المراجعة الداخلية، أوصى ما نسبته 90 % منهم بضرورة قيام المراجعة الداخلية بتبني المدخل الجديد للمراجعة الداخلية، وهو المراجعة على أساس الخطر والتى

يقصد بها أن يكون التركيز خلال عملية المراجعة على الأنشطة التى تكون أكثر عرضة للخطر، وأن أكثر من 30 % منهم أشار إلى أنه على المراجع الداخلى مشاركة الإدارة فى عملية تقييم وإدارة المخاطر التي من الممكن أن تواجهها المنشأة (Quinn, 2002).

ثانياً: الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات

ينظر إلى عملية التدقيق الداخلي في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات على أنها عملية جمع وتقويم لتحديد ما إذا كان استخدام الحاسب الآلي يسهم في حماية أصول المنشاة وتأكيد سلامة بياناتها وتحقيق أهدافها بفاعلية واستخدام مواردها بكفاءة، حيث يتضح أن عملية التدقيق الداخلي في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات لا تختلف في الأهداف عن الرقابة اليدوية من حيث إبداء الرأي وخدمة الجمهور، كما تتضمن عملية التدقيق الداخلي في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات كافة مكونات نظام الحاسب الآلي وهي الأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات(جمعة واخرون، 2003)، حيث يواجه القائمون على الرقابة الداخلية في ظل البيئة المتطورة لتكنولوجيا المعلومات تحديات كبيرة مما يستوجب عليهم أن يتفهموا الخصائص المختلفة لتلك البيئة، وهنالك بعض الخصائص المشتركة التي يمكن إضفاؤها على بيئة تكنولوجيا المعلومات منها (مبارك، 2007):

1 - تركيز البيانات والسجلات المحاسبية في إدارة الحاسب الآلي.

2 - الصعوبات في تتبع العمليات.

ثالثاً: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية

يمكن توضيح آثار استخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة الرقابة الداخلية من خلال التأثير على تخطيط عملية التدقيق الداخلي وذلك فيما يتعلق بتوقيت إجراءات عملية التدقيق، والتأثير على بعض خصائص الرقابة الداخلية التي بدورها موجودة أصلاً في التدقيق اليدوي، إمكانية قيام بعض العاملين أو غيرهم بتغير البيانات المحاسبية وبرامج الحاسب الآلي بسهولة وذلك من مواقع أخرى دون ان يكونوا عرضة للاكتشاف، واجهزة الحاسب الآلي لديها خصائص وقدرات معينة لتشغيل البيانات وهذه الخصائص والقدرات قد تحمل في طياتها أهمية لمدقق الحسابات حيث تتمثل هذه الخصائص والقدرات بما يلي (الصحن،1998)

1 - الأداء المنظم والمستمر.

2 - السجلات المنفصلة.

3 - تحديث الحسابات والملفات بصورة فورية وفي والوقت نفسه.

ان المصارف والبنوك بشكل عام تسعى الى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في نظامها البنكي من خلال تنظيم عملها والتأكد من سلامة أوضاعها المالية والتزامها بتطبيق معايير وأنظمتها التكنولوجية بما تتفق مع المعايير العالمية من ناحية والمعايير المحددة من قبل الجهات الرقابية المحلية من ناحية أخرى .

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات، قام الباحثون باستنباط هذه الدراسة من اجل تحقيق

الاهداف المرجوة منها، دراسة Al-Hosban (2014) وتهدف الى التعرف على روابط الاشراف الصارم لانظمة الرقابة الداخلية واثرها على تعزيز مفهوم الرقابة المصرفية، وتسليط الضوء على المبادى المسيطره عليها اثناء تطورها واستخدامها، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال تصميم استبانة اشتملت على متغيرات وفرضيات الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة: من خلال قيام مدقق الحسابات الخارجي بتزويد الادارة بمعلومات حول درجة موثوقية انظمتها وكيفية السيطرة على العوامل البيئية الخارجية او الداخلية على حد سواء فانه سوف يساعدها على تحديد الفرص والتهديدات لهذه العوامل البيئية الخارجية ونقاط القوة والضعف للعوامل البيئية الداخلية التي تواجهها. كما توصلت الدراسة الى انه على المدقق تحديد ظروف حالة عدم التاكد في بيئة انظمة تكنولوجيا المعلومات مما يقلل من مخاطر التكنولوجيا الحديثة وفرص الاستثمار الموضوعة من قبل الرقابة الداخلية، كما يجب على المدقق التركيز على اتساع نطاق المعلومات وضبط انتشارها في المنظمات الكبيرة لوجود نطاق واسع من المعلومات حول الانشطة الداخلية لهذه المنظمة. اما اهم توصيات هذه الدراسة فكانت أهمية تدريب وتثقيف المدقق على مخاطر امن المعلومات وتاثيرها على بيئة عمل الشركة. أهمية دور المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية في تحديد أدوات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، والمراجعة، وتحديد تكاليف البرامج والمؤتمرات والتدريبات وغيرها من عوامل السيطره لدى الشركات الكبيرة لا سيما المصارف.

دراسة المطيري (2013) اهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، حيث هدفت الدراسة الى التعرف على اهمية تكولوجيا المعلومات في ضبط جودة التقديق ومعوقات استخدامها من وجة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق المرخصة والمسموح لها بمزاولة المهنة في دولة الكويت ، حيث اعتمدت الدراسة على المتغير المستقل وهو تكنولوجيا المعلومات وأهميتها في المتغير التابع وهو جودة التدقيق ، حيث توصلت الدراسة الى انة يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتكونولجيا المعلومات (التقنياتالحاسوبية ، الخبرة العملية، تطوير المهارات) في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجة نظرهم .

دراسة شاهين (2011) العوامل المؤثرة في مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبه، وتقييم تأثيرها على تطبيقات تلك النظم في المصارف التجارية الفلسطينية، حيث تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال قائمة استقصاء وتوزيعها على عينة من العاملين في كل من دوائر المحاسبة والتدقيق ونظم المعلومات والحاسوب في المصارف التجارية الفلسطينية، حيث أظهرت الدراسة الى وجود تأثيرات عالية لكل من العوامل المتعلقة بالبيئة القانونية والأنظمة والضوابط المهنية التنظيمية والتقنية، والثقافية والاجتماعية، والعوامل الاقتصادية على مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية، الا أن تأثير تلك المتغيرات تتفاوت أحياناً بدرجات مختلفة وفقاً لمستوى الاهتمام والدعم الذي تلقاه من الإدارة المصرفية. ومن هنا تناولت هذه الدراسة العوامل المتعلقة بالبيئة التقنية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة انظمة الرقابة الداخلية في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن.

أما دراسة الخالدي (2011) ، فسعت الى توضيح أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلي في المصارف الفلسطينية العاملة في فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة ،وذلك من خلال التعرف على مدى توفر مقومات الرقابة الداخلية وتحديد العوامل التي تساعد في رفع كفاءة أداء الرقابة الداخلية فيها، ولتحقيق ذلك تم عمل استبانة وزعت على المراجعين ، ورؤساء أقسام الرقابة ، ومدراء دوائر الرقابة ، والمراجعين القانونيين ، حيث تم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) للوصول الى نتائج الدراسة والتي خلصت الى ضرورة الاهتمام بالتدريب المستمر والتطوير واستخدام التقنيات الحديثة والموازنات التخطيطية والالتزام بالسياسات الإدارية في المصارف الفلسطينية .وضرورة استخدام أساليب الرقابة التنظيمية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بغرض رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة فيها.

وفي دراسة الفرا و شاهين (2009)، سعت الى التعرف على مدى توافر مقومات للرقابة الداخلية لدى المنظمات الاهلية في قطاع غزة ومدى تحقيق النظم الرقابية المطبقة لأهدافها. فقام الباحثان باتباع المنهج الوصفي التحليلي اضافة الى استخدام استبانة تم توزيعها على عينة لدى المنظمات الاهلية. حيث توصلت الدراسة الى توفر مقومات الرقابة الادارية الداخلية بمستوى مناسب يساعد على تعزيز الشفافية لدى المنظمات الاهلية الفلسطينية في قطاع غزة، واوصت الى متابعة والتحديث المستمر للهياكل التنظيمية والنظم الرقابية واساليب الاتصال والتواصل بالمؤسسة والعاملين فيها.

اما دراسة القطناني (2007) ، فهدفت الدراسة الى التعرف على بعض خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات (الخصائص الإدارية، خصائص الملاءمة، خصائص الأمن والسلامة) وقياس مدى توافرها في المصارف الأردنية، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير هذه الخصائص في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الأردنية من وجهة نظر كل من العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف ومدى توافق آراء عينة الدراسة في الإجابة عن تساؤلات الدراسة ، حيث توصلت الدراسة الى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف بشأن مدى توافر خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات (الخصائص الإدارية، الملاءمة، الأمن والسلامة) في المصارف الأردنية. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينتي الدراسة لهذه المصارف بشأن مدى تأثير خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الأردنية. وفي ضوء نتائج التحليل قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي يراها ضرورية لتحسين خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في المصارف الأردنية للحد من مخاطرها الرقابية.

ومن دراسة حسين (2005) التي هدفت إلى التعرف على التطور الذي يشهده مجال تكنولوجيا المعلومات المحاسبية ، مع بيان أثرها على نظام الرقابة الداخلية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي وعلى المنهج الاستقرائي المعتمد على المصادر الميدانية من خلال استمارة استبيان تم توزيعها

على عينة الدراسة، توصلت الى أن وجود نظام رقابة داخلية محوسب يساعد كثيراً في تحسين عمليات إدخال البيانات المحاسبية وتشغيلها وإخراجها في شكل معلومات محاسبية، وأوصت الدراسة بتدريب العاملين على استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية بصورة ترفع من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية. ومن خلال الدراسات الاخيرة السابقة الثلاثة استمد الباحثون في هذه الدراسة الجوانب المختلفة التي ساعدتهم على بناء وتصميم الاستمارة لدراسة جميع الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة لتحقيق اهدافها.

وفي دراسة رمضان واخرون (2003) هدفت الى معرفة تصورات المحاسبين البحرينيين حول مشاكل الرقابة الداخلية التي تواجههم اثناء استخدامهم أنظمة المحاسبة المحوسبة، وإمكانية حل مثل هذه المشاكل. ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبانة من ثلاثة أجزاء رئيسة لجمع البيانات. وقد تم اختيار عينة من (100) شركة للدراسة. تم استعادة اثنين وستين استبيان حسب الأصول (معدل الاستجابة 62٪). هذا وتم استخدام الإحصاء الوصفي واختبار ANOVA لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة الى ان المحاسبين البحرينيين يرون فعلا الى ان هناك مشاكل في الرقابة الداخلية المرتبطة باستخدام النظم المحاسبية التي تعتمد على الكمبيوتر. المشكلة الأكثر أهمية هو أن المعلومات المحوسبة يمكن تغييرها من دون ترك آثار مادية او معرفة الفاعل. ومع ذلك، يرى المحاسبون البحرنيون ان القيام بإجراءات رقابية داخلية معينة يمكن اتخاذها للتغلب على مشاكل الرقابة الداخلية التي تواجههم اثناء استخدامهم أنظمة المحاسبة المحوسبة (على سبيل المثال، اتخاذ اجراءات تضمن وتحصر أن الأشخاص المخولين فقط يمكنهم الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والسجلات واستخدام النسخ الاحتياطية و اجراء اختبارات فعالة للمشاكل التي يتم ملاحظتها في البرامج المحوسبة و الفصل بين الواجبات اثناء القيام بمعالجة البيانات). هذا وقد اشارت الدراسة الى ان هنالك اختلافات كبيرة في بعض المشاكل التي تواجهها الشركات وذلك وفقا لطبيعة هذه الشركات والعمليات التجارية الخاصة بها .

فرضيات الدراسة

يستند هذا البحث على الفرضيات العدمية التالية:

1 - لا يوجد توافق بين أراء العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي بمدى تأثير خصائص البيئة التقنية و التكنولوجية لنظم المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن.

2 - لا يوجد توافق بين أراء العاملين في دوائر الرقابة و التدقيق الداخلي بمدى توفر خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات الملائمة والسليمة في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن.

3 - لا يوجد هناك اثر إيجابي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على استقلالية وخصوصية الرقابة الداخلية في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن في ظل العولمة.

4 - لا تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التكنولوجيا للرقابة على أنشطتها المصرفية الالكترونية.

منهجية الدراسة

مصادر البيانات:

سوف يعتمد الباحثون على الأسلوب الوصفي التحليلي في هذا البحث، حيث تم الحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسة من المصادر التالية :

1 - المصادر الأولية Sources Primary

لقد تم الحصول على البيانات الأولية اللازمة لهذا البحث من خلال استبانة تم إعدادها وتوزيعها على عينة من مدققي الحسابات الداخليين لدى المصارف الاسلامية العاملة في الاردن، ومن ثم جمع وتحليل البيانات باستخدام برمجية الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك لاختبار صحة فرضيه البحث.

2 - المصادر الثانوية Sources Secondary

لقد تم الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة بهذا البحث بالرجوع إلى الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية والتقارير والمجلات وذلك من اجل بناء الإطار النظري للبحث وتحقيق أهدافه .

ب- أداة الدراسة:

تم تطوير استبانة ومن ثم توزيعها واستردادها باليد، حيث تكونت الاستبانة من جزئين، الجزء الاول متعلق بدراسة الخصائص الديموغرافية، في حين الجزء الثاني تكون من مجموعة من الاسئلة المستنبطة من الدراسات السابقة اضافة الى ما أعتقده الباحثون مناسبا لإضافته على الموضوع محل البحث لدراسة الفرضيات الاربعة المتعلقة بهذه الدراسة.

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وللتأكد من الصدق الظاهري للأداة (Face Validity) قام الباحثون بعرضها على مجموعة من المختصين الاكاديميين وإجراء التعديل المناسب على الاسئلة المبهمة وغير المفهومة من قبل القارئ والتي ليست ذات دلالة بالموضوع.

ج - مجتمع وعينه الدراسة:

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية العاملة في الأردن والمرخصة من قبل البنك المركزي الأردني(بنك دبي الإسلامي، بنك الراجحي، بنك الأردني الإسلامي، البنك العربي الإسلامي الدولي)، حيث تم توزيع 50 استبانة على دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي فيها بالأسلوب المباشر، وقد تم استردادها مباشرة وباليد حيث بلغت نسبة الاسترداد لهذه الاستبانات المستردة والمستخدمة لغايات التحليل 48 استبانة، أي أن نسبة الرد عليها هي نسبة جيدة.

وصف عينة الدراسة

تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي وظهرت النتائج الديموغرافية

كما في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1): عينة الدراسة وفقاً للخصائص الديموغرافية

المتغير		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	27	% 56.3
	انثى	21	% 43.7
	المجموع	48	% 100
العمر	أقل من 30 سنة	22	% 45.8
	من 31 الى 40 سنة	20	% 41.7
	من 41 الى 50 سنة	4	% 8.3
	أكثر من 50 سنة	2	% 4.2
	المجموع	48	% 100
التخصص الاكاديمي	محاسبة	14	% 29.2
	إدارة	10	% 20.8
	علوم مالية ومصرفية	24	% 50
	حاسوب	0	0
	المجموع	48	% 100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	6	% 12.5
	من 5 الى 10 سنوات	26	% 54.2
	أكثر من 10 سنوات	16	% 33.3
	المجموع	48	% 100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن ما نسبته 56.3 % من العينة ذكور والباقي إناث ، و45.8 % من العينة تقل أعمارهم عن 30 سنة مما يدل على أغلبية العينة من فئة الشباب، و 50 % من العينة يحملون تخصص أكاديمي علوم مالية ومصرفية، بينما تتراوح خبرتهم بين 5-10 سنوات بنسبة 54.2 % مما يعني أن هذه الفئات العمرية الخبرات التي اكتسبتها قريبة جداً إلى معاصرة تكنولوجيا المعلومات.

د- اساليب تحليل البيانات

تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية من اجل القيام بالاختبارات الاحصائية، وقد استخدم الباحثون الاختبارات التالية:

1 - الاساليب الاحصائية الوصفية المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك لمعرفة درجة التجانس في اجابات المستجيبين.

2 - إختبار (t) للعينة الواحدة لاختبار فرضيات الدراسة.

هـ - اختبار ثبات أداة القياس:

لاختبار صدق وثبات اداة الدراسة فقد تم اجراء اختبار (كرونباخ ألفا) حيث بلغت قيمة الفا حوالي

(76.14 %) وهـي نسـبة جيـدة كونهـا اعلى من النسـبة المئوية المقبولـة (60 %) وهـذا يعني ان اداة الدراسة يمكن الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

النتائج وتحليلها:

اولاً: عرض نتائج الدراسة :

النتائج في الجدول رقم (2) تبين الارتفاع في تقييم عينة الدراسـة حيث تراوح الوسـط الحسـابي بين 2.3542 - 3.500.

جدول رقم (2): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتوافر في المصرف دليل عمل يتضمن وصفاً وظيفياً محدداً لكافة المهام والواجبات والإجراءات المتبعة في المصرف.	3.4792	0.71428
2	يتضمن دليل العمل وصفاً محدداً لجميع العلاقات التنظيمية وقنوات الاتصال الرسمية بين الإدارات والأقسام المختلفة.	3.4167	0.79448
3	يساعد دليل العمل في المصرف على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية.	3.5000	0.58346
4	تتمتع الإدارات والأقسام المختلفة في المصرف باستقلالية كافية ومناسبة لأداء الأعمال الموكلة إليها.	3.0208	1.04147
5	هناك تجاوزات من قبل الإدارة التنفيذية للصلاحيات المفوضة إليها.	2.3542	0.95627
6	هناك سيطرة وتدخلات بدرجة كبيرة من قبل الإدارة العليا في تنفيذ الأنشطة والعمليات.	2.4167	1.19988
7	تتركز العديد من المهام والصلاحيات لدى أشخاص محددين في المصرف.	2.9583	1.12908
8	تحرص الإدارة العليا في المصرف على إنشاء الدوائر الرقابية المتخصصة وتفعيل دورها.	3.0833	0.76724
9	تحرص الإدارة العليا في المصرف على رفع مستوى التأهيل العلمي والعملي للعاملين في المصرف من خلال عمليات التدريب المستمر.	3.0208	0.81187
10	تلتزم الإدارة العليا في المصرف بأخلاقيات العمل المصرفي.	3.2292	0.42474
11	تتضمن نظم تقنية المعلومات المطبقة في المصرف ضوابط رقابية كافية لتوفير الحماية المناسبة لمكونات النظام المادية ومنع حالات التخريب.	3.0417	0.35480
12	تتضمن نظم تقنية المعلومات المطبقة في المصرف ضوابط رقابية كافية لتوفير الحماية المناسبة لمكونات النظام المنطقية (البرامج والملفات).	3.1458	0.35667
13	تضمن نظم تقنية المعلومات ضوابط رقابية كافية لمنع حالات الوصول غير المصرح إلى مكونات النظام المادية والمنطقية كبطاقة الدخول والأرقام السرية، حفظ أدوات التخزين.	3.1875	0.64102
14	تضمن نظم المعلومات المطبقة في المصرف ضوابط رقابية كافية لضمان دقة وسلامة التشغيل الإلكتروني للبيانات من خلال الإجراءات الرقابية المطبقة على المدخلات، العمليات، المخرجات.	3.2917	0.54415
15	يتوفر لدى البنك البنية التحتية الملائمة لممارسة نشاطات البنكية الالكترونية.	3.2500	0.66844
16	يستخدم البنك نظما متطورة تتناسب مع الأنشطة البنكية الالكترونية.	3.1042	0.55504
17	يوفر النظام المصرفي سرعة عالية في الدخول الى التطبيقات الخاصة بالعمليات الالكترونية.	3.3125	0.71923
18	تسمح البرمجيات المتوفرة حاليا في اجراء عملية التدقيق بشكل دوري ومستمر.	3.2917	0.92157

نلاحظ ان الفقرة الثالثة جاءت في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي 3.5 وانحراف معياري 0.58346 والتي تنص على انه يساعد دليل العمل في المصرف على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وهذا يعني ضرورة زيادة اهتمام الادارة على العناية الكبيرة عند وضع دليل العمل وبالتالي اهتمام دائرة الرقابة والتدقيق الداخلي على حسن تطبيق هذا الدليل لضمان نظام محاسبة المسؤولية وحسن تطبيقه ضمن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في النظام. بينما جاءت الفقرة الخامسة والتي تنص على ان هناك تجاوزات من قبل الإدارة التنفيذية للصلاحيات المفوضة إليها في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي 2.3542 وانحراف معياري 0.95627 .

ثانياً: اختبار الفرضيات :

جدول رقم (3): نتائج اختبار الفرضيات العدمية

الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	T SIG	نتيجة الفرضية العدمية
الاولى	10.608	2.0117	0.00	رفض
الثانية	5.901	2.0117	0.00	رفض
الثالثة	11.166	2.0117	0.00	رفض
الرابعة	11.182	2.0117	0.00	رفض

الفرضية الأولى: لا يوجد توافق بين أراء العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي بمدى تأثير خصائص البيئة التقنية و التكنولوجية لنظم المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن.

من خلال جدول رقم (3) و باستخدام ONE SAMPLE T- TEST نجد أن قيمة (t المحسوبة =10.608) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho، ونقبل الفرضية البديلة Ha وهذا يعني يوجد توافق بين أراء العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي بمدى تأثير خصائص البيئة التقنية و التكنولوجية لنظم المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن.

الفرضية الثانية: لا يوجد توافق بين أراء العاملين في دوائر الرقابة و التدقيق الداخلي بمدى توفر خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات الملائمة والسليمة في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن.

من خلال جدول رقم (3) و باستخدام ONE SAMPLE T- TEST نجد أن قيمة (t المحسوبة =5.901) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho، ونقبل الفرضية البديلة Ha وهذا يعني يوجد توافق بين أراء العاملين في دوائر الرقابة و التدقيق الداخلي بمدى توفر خصائص البيئة التقنية

والتكنولوجية لنظم المعلومات الملائمة والسليمة في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن.

الفرضية الثالثة: لا يوجد هناك اثر إيجابي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على استقلالية وخصوصية الرقابة الداخلية في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن في ظل العولمة.

من خلال جدول رقم (3) و باستخدام ONE SAMPLE T- TEST نجد أن قيمة (t المحسوبة =11.166) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العديمة Ho، ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أنه يوجد هناك اثر إيجابي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على استقلالية وخصوصية الرقابة الداخلية في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن في ظل العولمة.

الفرضية الرابعة: لا تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التكنولوجيا للرقابة على أنشطتها المصرفية الالكترونية.

من خلال جدول رقم (3) و باستخدام ONE SAMPLE T- TEST نجد أن قيمة (t المحسوبة = 11.182) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العديمة Ho، ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني بأن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن تلتزم بمتطلبات التكنولوجيا للرقابة على أنشطتها المصرفية الالكترونية.

إستنتاجات الدراسة:

من خلال التحليلات النظرية والعملية السابقة، يمكن ان نورد اهم الاستنتاجات التالية:

1 - وجود تاثيرات ذات دلالة احصائية لمتغيرات الدراسة في تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية لدى المصارف الاسلامية العاملة في الاردن.

2 - يؤدي توفير دليل عمل ووصف وظيفي للعاملين في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية وخاصة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

3 - يساعد الاهتمام بالتدريب المستمر والتطوير واستخدام التقنيات الحديثة والالتزام بالسياسات الادارية على تفعيل انظمة الرقابة الداخلية لدى المصارف الاسلامية العاملة في الاردن وعلى ضبط العمل وتحقيق الاهداف الموضوعة لها.

4 - تؤدي متابعة الادارة العليا واتباع اساليب الرقابة التنظيمية لدى المصارف الاسلامية العاملة في الاردن الى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

5 - تتوفر ضوابط مهنية عالية وعوامل تقنية بدرجة عالية في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن مما يعزز الاتجاه نحو فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية المطبقة فيها.

6 - تعتبر تكنولوجيا المعلومات في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن ذات اهمية عالية بالنظر الى استخدامها أجهزة وبرمجيات متطورة في انتاج وايصال المعلومات المحاسبية.

التوصيات :

1 - ضرورة استخدام اساليب الرقابة التنظيمية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن بغرض رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة فيها مع تعزيز مفهوم الرقابة الذاتية.

2 - العمل على استمرارية وتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات المحاسبية ورفدها بالكفاءات المؤهلة والمدربة القادرة على دعم واستمرارية عمليات البناء والتطوير لتلك النظم.

3 - ضرورة الاستمرارية في بذل المزيد من الاهتمام من قبل الادارة العليا للمصارف نحو تحقيق التوافق بين الهياكل التنظيمية لاسيما الرقابة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية المتطورة لتعزيز الموقع التنافسي للمصرف.

4 - ضرورة اشراك العاملين المختصين وافراد الرقابة الداخلية في عملية تصميم وبناء نظم المعلومات وبما يتلاءم مع طبيعة واحتياجات المستخدمين لها كمخرجات نهائية لتلك النظم.

5 - ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية مع المتغيرات التقنية والاهتمام بها عند بناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبية ضمانا لتحقيق اهدافها بكفاءة وفعالية.

المراجع

المراجع العربية

ابو غاية، سمير (2009)، «الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة للأنظمة الالكترونية للمعلومات»، مركز توزيع الكتب، تجارة الازهر، القاهرة، مصر.

البيلاوي، حازم (2009)، «كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا»، مجلة وجهات النظر، العدد 2، السنة 1، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ص ص 24 - 39.

الحسبان، عطاالله احمد سويلم (2004)، «قياس قدرة انظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة الاردنية»، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الاردن.

الخالدي، ناهض نمر محمد (2011)، «أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الفلسطينية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة"، الجامعة الاسلامية، غزة، متاح: http://site.iugaza.edu.ps/nkhaldy/files

الزعبي، عبدالله محمد (2011)، «بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الالكتروني في نظام المعلومات المحاسبي»، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الاردن.

الصحن، عبدالفتاح (1998)، «مبادئ واسس المراجعة علماً وعملاً»، الطبعة الاولى، المجلد الاول، الناشر: مركز التميز لعلوم الادارة والحاسب، الاسكندرية، مصر.

العبيدي، فاطمة ماجد (2012)، «مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة واثرها على فاعلية عملية التدقيق في الاردن»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

العزب، هاني عبدالحافظ (2005)، «بناء نموذج لقياس اثر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الخارجي للبنوك التجارية والاستثمارية الاردنية»، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الاردن.

الفرا، ماجد، و شاهين، سمر (2009)، "واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسة الدراسات الإنسانية، المجلد 17، العدد 2، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ص. 571– 596.

القضاة، غسان مصطفى (2009)، «أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الاردن.

القطناني، خالد محمود (2007)، «أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية: دراسة تحليلية في المصارف الاردنية»، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، جامعة ال البيت، المفرق، الاردن، ص ص 9 – 43.

المطيري، فيصل دبيان (2013)، «اهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

جمعة، أحمد حلمي وآخرون (2003)، "نظم المعلومات المحاسبية : مدخل تطبيقي معاصر"، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن.

حسين، خالد سليمان (2005)، "أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة بالسودان»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

حمادة، رشا (2010)، «اثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، ص ص 305 – 334.

خداش، حسام الدين، و صيام، وليد (2003)، «مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق. دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق الكبرى في الأردن»، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30 ، العدد 2، ص280.

ذنيبات، علي (2003)، "مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن» ، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30 ، العدد 2، ص 253.

شاهين، علي عبدالله (2011)، "العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين»، الجامعة الاسلامية، غزة، متاح: http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen/files

صالح، عمر مبارك (2007)، «أثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية – دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية»، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان، الاردن.

عبدالله، خالد أمين، وقطناني، خالد (2007)، "البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية. دراسة تحليلية على المصارف التجارية الاردنية" ، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 10، العدد 1، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الاردن.

ناعسة، محمد سليم محمود (2009)، «أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على نجاح تلك النظم وأثر تطبيقها على الاداء المالي للشركات»، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 5، العدد2، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.

المراجع الاجنبية

Ahlawat , Sunita S. and D. Jordan Lowe . (2004). "An examination of internal auditor objectivity: in-house versus outsourcing". Auditing: A Journal of Practice & Theory (Sept) 23.2: p147 (13).

Al-Hosban, A. A. S., (2014), "Impact of Conditional Factors on Internal Control System in Keeping with the Requirements of Information Technology from the Point of View of IT Auditors at Commercial Banks in Jordan", International Journal of Economics and Finance; 6 (11): 245- 257.

Cattrysse, J. (2005)," Reflections on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor", Roularta Media Group, (Online),Available: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.485364

Colbert, J.L. (2002). "Corporate governance: Communications from internal and external auditors", Managerial Auditing Journal, Bradford: 17 (3); pg. 147, 6 pgs.

Gramling, A. A., & Hermanson, D. R. (2006), "What role is your Internal Audit function playing in corporate governance". Internal Auditing Magazine, 21(6), 37- 39.

Hermanson, D. R. and L. E. Rittenberg. (2003). "Internal audit and organizational governance". Chap, in Research Opportunities in Internal Auditing, edited by Bailey, A. D., Jr., A. A. Gramling, and S. Ramamoorti. Institute of Internal Auditors Research Foundation.

Institute of Internal Auditors (IIA). (2000). "Internal Auditing: Adding Value across the Board, Corporate Brochure", ILL.

Institute of Internal Auditors (IIA). (2003). "Simply Good Business". Tone at the Top (August). Altamonte Springs, FL.

Manson ,S., S. McCartney , M. Sherer and W. Wallace (-),"Audit Automation in UK and USA : A Comparative Study" , Working Paper Series Department of Accounting And Financial Management , University of Essex ,UK

Moeller, R. (2004). "Managing internal auditing in a post-SOA world". The Journal of Corporate Accounting and Finance 15 (4): 41- 45

Quinn, Lawrence,(2002), "Risky Business", The CPA Journal , June, pp. 26,

and Available from: http//: www.aicpa.org/pubs/june2002.

Ramadhan, S., Joshi, P. L. and Abdel Hameed, S., (2003), "Accountants' Perceptions of Internal Control Problems Associated with The Use of Computerized Accounting Systems: Evidence from Bahrain". The Review of Business Information Systems, 7/(1), 59- 72.

Saadani, M. H. (2005), "Internal auditing in the framework of corporate governance from the perspective of internal audit services, research presented in the first scientific conference: Internal Audit in the context of corporate governance", The Arab Administrative Development Organization (ARADO), Cairo (24 -26) in September.

Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA). (2004), Draft Internal Audit Standards and Rules of Professional Coduct. (Online),Available: http://www.socpa.org.sa

Vallario, C. W. (2003). "Internal audit: Active ingredient in reform mix". Financial Executive (June): 26.